

التكامل الإقليمي

ورقة عمل مقدمة من السيد رافائيل تونغ نسو^١

جدول المحتويات

م	الموضوع	رقم الصفحة
١	. المقدمة أ. تعريف وأسس التكامل النظرية ب. عملية التكامل الإقليمي	٢ ٣ ٤-٣
٢	التكامل في أفريقيا أ. معاهدة أبوجا ١. حالة التكامل في أفريقيا ٢. التطورات الأخيرة، قمة أكراف في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ٢٠٢٤ ب. أجندة ٢٠٢٣ ج. حالة جماعة دول وسط إفريقيا و الجماعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا CEMAC/ECCAS	٤ ٥ ٨-٦ ٨
٣	. الخاتمة أ. فوائد التكامل ب. معوقات التكامل	١٤ ١٦-١٤

^١ رافائيل تونغ نسو من غينيا الاستوائية هو خبير اقتصادي تخرج من جامعة كليرمونت أوفيرني (فرنسا)، وخبير مصرفي مشهور في جمهورية غينيا الاستوائية، وفي وسط أفريقيا وخارج حدود الجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMAC)

١- المقدمة

يعد موضوع التكامل الإقليمي موضوعاً واسع النطاق، ولا يتسع المقام هنا للحديث عنه بشكل شامل نظراً لضيق الوقت ، ولهذا السبب، فإنني أرجو الإذن منكم بأن تقتصر مناقشتنا عن التكامل باعتباره حافز للتنمية والازدهار .

أصبح التكامل الإقليمي استراتيجياً أساسية للدول التي تسعى إلى تحسين نموها الاقتصادي واستقرارها السياسي وتنميتها الاجتماعية في عالم مترابط بشكل متزايد. وتتضمن هذه العملية تجمع أو اندماج الدول في كتلات اقتصادية (وأحياناً سياسية) أكبر، بهدف تعزيز التعاون، وتقليص الحواجز، وتعزيز الرخاء المشترك. ومن الناحية النظرية فإن التكامل الإقليمي يقوم على اقتصاد السوق، ويمكن تعريف التكامل الاقتصادي بأنه عملية إلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين مجموعة من الدول المتكاملة ، مع تنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية مما يؤدي إلى خلق كتل اقتصادي جديد يحل محل الاقتصادات الوطنية في المنطقة التكاملية. بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة وتسرع نموها الاقتصادي ، وتكمن أصول التكامل ، من بين أمور أخرى، في نظريات الميزة المطلقة لآدم سميث والميزة النسبية لريكاردو. ومن شأن التكامل الإقليمي أن يحسن التجارة من خلال تسهيل حركة السلع والأشخاص بين الدول الأعضاء، ولذا تلجأ، العديد من الدول إلى التكامل و تطوير التجارة بينها. وتسعى الدول من خلال التكامل الإقليمي إلى الاستفادة من اتساع حجم السوق الناجم عن إلغاء الحواجز الجمركية فيما بينها، مما يتيح إنشاء وحدات إنتاجية قادرة على تحقيق وفورات الإنتاج على نطاق واسع ، وللتكامل أهمية ومنافع تعود على الدول المتكاملة، يجعلها تتمكن من اكتساب قدرات تنافسية دولية.

ويمكن للدول المتكاملة تحقيق مزايا اقتصادية كبيرة، كونه يتيح للدول المستوردة مجموعة كبيرة من الخيارات بفضل تنوع المنتجات من عدة دول ،مما يشجع المنتجين على ضمان تقديم الجودة الجيدة والنوعية الأفضل ليكونوا أكثر قدرة على المنافسة في السوق. وباعتبار أن اقتصاد السوق هو الأكثر انتشاراً على الساحة الدولية، فإنه يعد ملهماً لمعظم التكاملات الإقليمية.

وفيما يتعلق بجمهورية غينيا الاستوائية، فإن الفقرة (١) من المادة (٢٧) من القانون الأساسي تنص على أن "النظام الاقتصادي لجمهورية غينيا الاستوائية يقوم على مبدأ السوق الحرة والمبادرة الحرة".

وبشكل عام يستند التحليل التقليدي لخلق التجارة وتنويعها إلى فكرة مفادها أن الاختلافات والفروقات في الإنتاجية وعوامل الإنتاج هي فقط من يحدد التجارة بين البلدان في العالم. ومع ذلك، يمكن أن تقوم التجارة أيضاً من خلال التمايز في المنتجات واقتصادات الحجم، والتي تقلل التكاليف عندما يزيد الإنتاج ، كما أن التكامل الإقليمي، ومن خلال ما تحدهه مجموعة الدول الأعضاء، يحاول أيضاً تفادي تحول أو انحراف حركة التجارة التي قد تحدث عندما يتم احلال السلع ذات تكلفة معينة بسلع مرتفعة الثمن.

ومما لا شك فيه ، فقد أصبح التكامل الإقليمي اليوم ضرورة لا مناص منها. وعلى مدى التاريخ أدركت المجتمعات البشرية أهمية وتحديات التجمعات الإقليمية. و التكامل الإقليمي هو العملية

التي تتفق بموجبها دولتان أو أكثر على التعاون والعمل سوياً بشكل وثيق لتحقيق السلام والاستقرار والثروة. وعادة ما ينطوي التكامل على اتفاقية أو أكثر مكتوبة تشرح بالتفصيل مجالات التعاون، فضلاً عن هيئات التنسيق التي تمثل البلدان المعنية. ويبدأ هذا التعاون عادة بالتكامل الاقتصادي، الذي يعرف بأنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، والتي تشمل كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها، كما تتضمن التنسيق المستمر والمتصل بين مختلف سياساتها الاقتصادية بهدف تحقيق تنمية شاملة تعظم المصلحة الاقتصادية لكل دولة، ومع تقدم وتطور التكامل الاقتصادي، فإن التكامل الإقليمي يمكن أن يشمل التكامل السياسي أيضاً.

وتسعى نظرية التكامل الإقليمي إلى تفسير إنشاء وتطور المنظمات الدولية الإقليمية. وتطرح تساؤلات رئيسية عن الأسباب والظروف التي تقرر الدول بموجبها نقل الصلاحيات السياسية إلى المنظمات الإقليمية؛ وكيف توسع المنظمات الإقليمية مهامها وكفاءتها وعضويتها؛ وما هو التأثير الذي تتركه على الدول والمجتمعات في مناطقها. إذ أصبح التكامل الاقتصادي الهدف الذي تسعى دول العالم إلى تحقيقه، وذلك لكونه الوسيلة الوحيدة التي يمكن على الدول إثبات وجودها في عالم حافل بالمستجدات والتحديات، التي هي أكبر بكثير من أن تتحملها دولة واحدة بمفردها، ومن خلال التكامل يمكن للدول تحقيق نتائج أفضل من خلال العمل الجماعي، بدلاً من العمل الفردي. وتسمح عملية التكامل للدول بمشاركة الموارد وتبادل المعرفة وخلق التآزر الذي من شأنه أن يسرع وتيرة التنمية ويحسن مستوى معيشة مواطنيها. وتسعى الدول من خلال التكامل الإقليمي إلى تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية من خلال خلق أسواق أكبر؛ وخفض أو إلغاء التعريفات الجمركية والحصص والحواجز التجارية الأخرى بين الدول الأعضاء؛ وتوحيد السياسات الاقتصادية لتحقيق تنمية إقليمية أكثر تماسكاً؛ وتعزيز موقف الدول الأعضاء في المنظمات الاقتصادية والسياسية العالمية؛ وتسهيل نقل التكنولوجيا وتبادل المعرفة؛ وتمكين حرية حركة العمالة، مما قد يعالج نقص العمالة الماهرة والحد من البطالة؛ والعمل نحو توحيد الأنظمة المالية. وهذه الأهداف مهمة في السياق الأفريقي، حيث يعتبر التكامل الإقليمي استراتيجية رئيسية للتغلب على التحديات التي تفرضها الأسواق الداخلية الضعيفة أو الضيقة وإرث الحدود التي خلفتها حقبة الاستعمار.

وتتم عملية التكامل الاقتصادي على مراحل، تمثل كل مرحلة مستوى أعمق من التعاون والتكامل بين الدول المشاركة. وقد اقترح الخبير الاقتصادي المجري بيلا بالاسا في أوائل الستينيات تصنيفاً لعملية التكامل بين العديد من الاقتصاديات. وقام بتصنيف خمس مراحل. (١) **منطقة التجارة الحرة**: تهدف إلى إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على حركة السلع والخدمات بين الدول المتكاملة (حرية حركة السلع والخدمات)؛ مع احتفاظ كل بلد عضو بتعريفات جمركية تجاه بقية دول العالم، (٢) **الاتحاد الجمركي**: يتم إلغاء وإزالة جميع التعريفات الجمركية والكمية وغيرها من القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، و وضع تعريفات جمركية خارجية مشتركة، وذلك في ما يتعلق بالتجارة الخارجية أي على واردات الدول خارج الاتحاد الجمركي غير المشاركة فيه (منطقة تجارة حرة مع إنشاء سياسة تجارية مشتركة تجاه الدول الأخرى)، (٣) **السوق المشتركة**: وتمثل درجة أعلى وأكثر تطوراً في تحقيق التكامل الاقتصادي من الدرجات السابقة، حيث لا يكفي بحرية انتقال السلع بين مجموعة الدول المتكاملة

وتوحيد رسومها الجمركية إزاء العالم الخارجي، بل أن التكامل يمتد ليشمل حرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة سواء اتصل الأمر بالعمل أو برأس المال (اتحاد جمركي مع حرية حركة للأفراد ورأس المال)؛ (٤) **الاتحاد الاقتصادي**: هذه الدرجة التكاملية هي المرحلة التي تعلق مرحلة السوق المشتركة، وهذه المرحلة تشمل أيضا الإجراءات المتعلقة بتنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية (سوق مشتركة مع موائمة وتنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية) ، (٥) **التكامل الاقتصادي الكامل (التام)**: يعتبر التكامل الاقتصادي التام آخر درجات التكامل الاقتصادي وبمقتضاه تصبح اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد واحد، وفيه يتم توحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء نفس السياسات الاقتصادية، ويقوم الاتحاد بإنشاء سلطة فوق قومية تراقب تنفيذ تلك السياسات الموحدة (توحيد السياسات الاقتصادية والنقدية والمالية وما إلى ذلك. بحيث لا يوجد أي تمييز أو اختلافات بين الدول الأعضاء) ، ولهذا السبب يمكن أن يؤدي التكامل الكامل إلى إنشاء سلطة مشتركة نحو التكامل السياسي ، فعندما تندمج اقتصاديات البلدان المتكاملة بشكل تام في سوق واحدة، فإن ذلك يولد لها حافزاً لمزيد من التكامل وترى أنه من الضروري أن يكون لديها سياسات اجتماعية مشتركة (التعليم، والرعاية الصحية، وإعانات البطالة والمعاشات التقاعدية) ومؤسسات سياسية مشتركة. وتحدث ذروة التكامل السياسي عندما تكون البلدان المتعاونة متكاملة إلى الحد الذي يجعلها تتقاسم نفس السياسات الخارجية وتندمج جيوشها بطريقة تشكل دولة جديدة. وسوف نرى لاحقاً أن تطوير مؤسسات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا يتوافق بشكل كبير مع نظرية التكامل السياسي هذه. وتختلف عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي من حيث درجات المؤسسة (وجود الاطار المؤسسي)، والتناغم بين السياسات الوطنية والمؤسسات الإقليمية وتجانس وتمائل الاقتصاديات القابلة للتكامل ومستويات التكامل (مراحل التكامل ومستويات التوسع والتعمق). و تتراوح عمليات التكامل الاقتصادي الإقليمي من التعاون القطاعي إلى الاتحادات السياسية مع نقل الاختصاصات والسلطات.

ومن ناحية البعد القانوني للظاهرة الإقليمية، فقد اهتم القانون الدولي أيضا بالظاهرة الإقليمية في سياق التنظير للمنظمات الدولية الإقليمية من حيث شروطها وخصائصها ووظائفها بالإضافة إلى المحددات القانونية لعلاقتها بالمنظمات الدولية ذات الطابع العالمي. وتعتمد الظاهرة الإقليمية القانونية على المؤسسات والترتيبات والمعاملات التجارية. وينشأ التكامل الإقليمي الفعلي نتيجة لممارسات الجهات الفاعلة التي تشكل شبكات تجارية ومالية وثقافية وتكنولوجية في البلدان المتكاملة.

وقد درات مناقشات عدة في أوروبا الغربية حول أشكال مختلفة من نظريات التكامل الإقليمي تتمثل في نظرية التكامل بين الحكومات، والنظرية الوظيفية الاصلية للتكامل ، والنظرية الوظيفية الجديدة للتكامل ، حيث تفترض نظرية التكامل بين الحكومات بأن الحكومات الوطنية هي الجهات الفاعلة الرئيسية في التكامل الإقليمي. وأن الدول الأعضاء تسعى من خلال التكامل الإقليمي إلى تعظيم أمنها القومي ومصالحها الاقتصادية في سياق الاعتماد المتبادل. ووفقاً لهذه النظرية، ينشأ التكامل الإقليمي نتيجة للمفاوضات بين الحكومات ويعكس التفضيلات الإقليمية ومجموعات القوة ، وتقوم الدول بنقل جزء من سيادتها في هذه القطاعات الفنية إلى المؤسسات

الدولية في حين تحتفظ بسيادتها السياسية ولا يتم نقلها إلى أي مؤسسة فيدرالية ، وعلى النقيض من ذلك، تشكك النظرية الوظيفية الجديدة بمدى قدرة الحكومات على التحكم بعملية التكامل.

إن الشركات العابرة للحدود الوطنية ومجموعات المصالح فضلاً عن السلطات فوق الوطنية يتم تمكينها من خلال عملية التكامل وتشكيلها وفقاً لمصالحها الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، ينتج عن التكامل "تداعيات" وتبعيات متنوعة والتي تدفع بدورها التكامل إلى ما هو أبعد من التعاملات بين الحكومات. وفي الآونة الأخيرة، ساهمت الانتقادات التي وجهت للنظرية الوظيفية الاصلية (التقليدية)، بفتح المجال لأفكار جديدة أطلق عليها اسم النظرية الوظيفية الجديدة، حيث يشغل البعد المؤسسي فوق الوطني موقعا محوريا في منهج هذه النظرية، و جاءت هذه النظرية بإضافات من أهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة إلى المؤسسة الإقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة إقليمية ، ووفقاً لهذه النظرية ، تعتمد عملية التكامل على توقعات الكسب والخسارة و التسييس التدريجي لأغراض واهداف الاطراف المتكاملة التي تبدأ فنيا وتقنيا ،ويكون الانتقال من المجال الاقتصادي في التكامل الى المجال السياسي عبر ظاهرة الولاء ،فالعاملين في اطار المشاريع التكاملية المشتركة يصبح ولاءهم للكيان الجماعي الجديد وتتفتت تدريجيا ولاءاتهم الوطنية الى ولاء عبر قومي جديد.

٢- التكامل في أفريقيا

تأتي فكرة التكامل الإقليمي في أفريقيا انطلاقةً من فكر وتوجه البلدان الإفريقية عموماً. وقد اكتسبت هذه الفكرة زخماً في حقبة ما بعد الاستعمار، عندما سعت الدول الإفريقية المستقلة حديثاً إلى التغلب على الحدود المصطنعة التي فرضتها القوى الاستعمارية ، والعمل على تشجيع الوحدة والتنمية في جميع أنحاء القارة. ولتقييم مدى التقدم في تحقيق التكامل الإقليمي بالقارة الإفريقية ، فإنه من الضروري أن نتذكر مبادئ وركائز التكامل الإقليمي المنصوص عليها في معاهدة أبوجا ، واعتماد وثيقة إطار أجندة ٢٠٦٣ التي تم الاتفاق عليها في عام ٢٠١٥ م .

أ- معاهدة أبوجا

تستند استراتيجية التنمية الشاملة للقارة الإفريقية على التكامل الإقليمي، الذي تبنته قمة الاتحاد الإفريقي. وفي عام ١٩٩١م وقع رؤساء الدول والحكومات الإفريقية على المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الإفريقية (معاهدة أبوجا)، والتي حددت المبادئ التوجيهية والأهداف، فضلاً عن الإطار الإقليمي لتعزيز برنامج التكامل. وتتمثل الرؤية القارية في إنشاء جماعة اقتصادية إفريقية من خلال ست مراحل متتالية. ويعزى هذا التقسيم (ست مراحل) إلى الرغبة في البدء بتكامل إقليمي قوي من خلال إنشاء وتعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية، والتي سيتم دمجها في الجماعة الاقتصادية الإفريقية. ويقدم الجدول أدناه نظرة عامة على هذه العملية.

المراحل	المدة	المراحل الرئيسية
المرحلة الأولى	١٩٩٤ - ١٩٩٩ م	تعزيز الجماعات الاقتصادية الإقليمية القائمة؛ و إنشاء جماعات اقتصادية إقليمية جديدة في المناطق التي لا توجد فيها
المرحلة الثانية	١٩٩٩ - ٢٠٠٧ م	- تثبيت الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والرسوم الجمركية والضرائب الداخلية على مستوى كل جماعة اقتصادية إقليمية - جدول زمني لإزالة الحواجز تدريجيا - مواعمة الرسوم الجمركية - تعزيز التكامل القطاعي - تنسيق ومواعة الأنشطة التكاملية بين الجماعات الاقتصادية الإقليمية
المرحلة الثالثة	٢٠٠٧ - ٢٠١٧ م	إنشاء منطقة تجارة حرة و اتحاد جمركي في كل جماعة اقتصادية إقليمية
المرحلة الرابعة	٢٠١٧ - ٢٠١٩ م	تنسيق ومواعة الأنظمة الجمركية وغير الجمركية داخل الجماعات الاقتصادية الإقليمية لإنشاء اتحاد جمركي قاري
المرحلة الخامسة	٢٠١٩ - ٢٠٢٣ م	- اعتماد سياسات قطاعية مشتركة - مواعمة السياسات النقدية والمالية والضريبية - إتاحة حرية تنقل الأشخاص وحقوق الإقامة والاستقرار
المرحلة السادسة (المرحلة النهائية)	٢٠٢٣ - ٢٠٢٨ م	- إنشاء السوق الإفريقية المشتركة - إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأفريقي - البنك المركزي الأفريقي - برلمان عموم إفريقيا - إنشاء الشركات الإفريقية المتعددة الجنسيات

المصدر: تعديل المعاهدة المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية (يونيو ١٩٩١) التي أقرتها الجماعة الاقتصادية الأفريقية.

وهناك ثمان جماعات اقتصادية إقليمية معترف بها باعتبارها حجر الزاوية للاتحاد الأفريقي. و تقدم الجماعات التالية الدعم للدول الأعضاء في تنفيذ أجندة التكامل الإقليمي:

الهيئة الحكومية المعنية بالتنمية (IGAD)

جماعة شرق أفريقيا (EAC)

الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS)

تجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)

جماعة تنمية الجنوب الإفريقي (SADC)

السوق المشتركة للشرق والجنوب الإفريقي (COMESA)

اتحاد المغرب العربي (UMA)

إن الطريق نحو التكامل الإفريقي يتميز بمبادرات وقرارات سياسية تهدف إلى تسريع ودمج متغيرات الضرورات الجديدة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية. وتنص معاهدة أبوجا على أن الدول الإفريقية سوف تسعى جاهدة إلى تعزيز مجتمعاتها الاقتصادية الإقليمية ، لاسيما من خلال التنسيق والتناغم والتكامل التدريجي لأنشطتها من أجل إنشاء الجماعة الاقتصادية الإفريقية وقد حدد مرصد التكامل الإقليمي في أفريقيا خمسة ركائز رئيسية على أساس معاهدات وبروتوكولات الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية لقياس التقدم المحرز في التكامل وهي:

أ) التجارة وتكامل السوق

ب) حرية تنقل الأفراد

ج) تقارب السياسات الاقتصادية الكلية

د) السلام والأمن والاستقرار والحكم

هـ) مواءمة السياسات القطاعية

ولتقييم مدى تنفيذ توصيات معاهدة أبوجا، تعقد الدول الأعضاء - منصف كل عام - اجتماع تنسيقي يضم الاتحاد الإفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية. وفي نهاية هذا الاجتماع، تصدر مفوضية الاتحاد الإفريقي تقريراً عن حالة التكامل الإقليمي والقاري حول الموضوعات التي تم اختيارها لضمان التكامل في أفريقيا. ويتم تكليف رؤساء الدول بالموضوعات الرئيسية والتي تشمل المجالات التالية:

١. برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA) وشبكة السكك الحديدية الإفريقية المتكاملة عالية السرعة (AIHSRN) بالإضافة إلى سوق النقل الجوي الإفريقي الموحد (SAATM)

٢. ربط إفريقيا بالشبكة العنكبوتية (مشروع توصيل إفريقيا)

٣. ربط الأسواق الإفريقية للسلع والخدمات، من خلال إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية (AfCFTA) لتعزيز نمو التجارة بين البلدان الإفريقية (الجدير بالذكر أن التجارة بين البلدان الإفريقية تصل بالكاد ٣٪) والاستفادة من التجارة بشكل أكثر فعالية باعتبارها محركاً للنمو والتنمية المستدامة، وتعزيز الصوت المشترك والفضاء السياسي لأفريقيا في مفاوضات التجارة العالمية

٤. إنشاء المؤسسات المالية الإفريقية، أي إنشاء صندوق النقد الإفريقي، والبنك المركزي الإفريقي، والبنك الإفريقي للاستثمار أو بورصة عموم أفريقيا (PASE). وقد أظهر أحدث تقرير

صدر في عام ٢٠٢٣، والذي يتضمن أيضًا تقييم الخطة العشرية الأولى (٢٠١٤-٢٠٢٣) لتنفيذ أجندة ٢٠٦٣، أنه بينما أحرزت القارة الأفريقية تقدمًا وأداءً ملحوظين في بعض الأهداف، فقد سجلت مستوى معتدلاً من الأداء في مجالات رئيسية أخرى. وفي الواقع، فإن تقييم العقد الأول من تنفيذ أجندة ٢٠٦٣م، والذي يُعتبر بمثابة الخطة الرئيسية للتنمية القارية، يكشف أن ما تم انجازه أقل بكثير من الأهداف المحددة. وتجدر الإشارة إلى أن النسب التالية ٣٨ %، و٤٣% و٣٥%، و٣٨% والتي تتعلق بما تم انجازه من الأهداف الرئيسية الأربعة لأجندة ٢٠٦٣ وهي ١ و٤ و٥ و٦٤ و٣٨ على التوالي تعتبر نتائج مثيرة للقلق. وهذه المؤشرات للأداء الضعيف هي نتيجة لضعف التزام الدول الأعضاء بتنفيذ ما يتصل بها من مقررات ومعاهدات وبروتوكولات، وضعف تعميم برامج ومشاريع التكامل الإقليمي المتفق عليها على المستوى الوطني كما أن فشل الدول الأعضاء في تنفيذ البروتوكولات المتفق عليها يرجع في جزء منه إلى قصور في السياسات وما تتضمنه من آليات من شأنها توضيح المزايا التي قد تنتج عن التكامل الإقليمي وأخيراً، خلال الاجتماع التنسيقي نصف السنوي الأخير الذي تم عقده بين الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والآليات الإقليمية، في الفترة من ١٨ إلى ٢١ يوليو ٢٠٢٤، في أكرا، جمهورية غانا، أشار فخامة الرئيس نانا أكو أكوافو أكو، والذي يعتبر بطل إنشاء المؤسسات المالية للاتحاد الأفريقي، إلى أهمية هذا المشروع، من حيث:

- انه مشروع رائد لأجندة ٢٠٦٣ لأنه يجعل من الممكن تحقيق معاهدة أبوجا المؤسسة للجماعة الاقتصادية الأفريقية

- في قمة لومي التي انعقدت في عام ٢٠٠٠ م، والذي تم فيها اعتماد القانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي، الذي حل محل منظمة الوحدة الأفريقية، تنص المادة ١٩ من هذا القانون الجديد على إنشاء المؤسسات المالية الأفريقية، وهي: (١) البنك المركزي الأفريقي، (٢) صندوق النقد الأفريقي و(٣) بنك الاستثمار الأفريقي.

- تم توقيع البروتوكول الخاص بإنشاء بنك الاستثمار الأفريقي (AIB) في يوليو ٢٠٠٩، بينما تم توقيع بروتوكول تأسيس صندوق النقد الأفريقي (AMF) عام ٢٠١٤. وتمثل عملية توفير الحد الأدنى من رأس المال الضروري لإنشاء هاتين المؤسستين إحدى التحديات التي تواجههما، حيث يحتاج صندوق النقد الأفريقي إلى رأس مال قدره ٢٢,٦٤٠ مليار دولار أمريكي كحد أدنى، بينما يحتاج بنك الاستثمار الأفريقي إلى رأس مال قوامه ٢٥ مليار دولار أمريكي على الأقل.

- وفيما يتعلق بالبنك المركزي الأفريقي، فقد عملت مفوضية الاتحاد الأفريقي (AUC) وكذا البنك الأفريقي للتنمية على تطوير معايير تقارب الاقتصاد الكلي التي تمت الموافقة عليها من قبل وزراء مالية الدول الأفريقية، وهي عبارة عن معايير قياسية تشمل تمويل عجز الموازنة، وتغطية نفقات الواردات، والحد من التضخم، وتخفيف الضغط الضريبي، وتحقيق مرونة الأسعار. وبحلول عام ٢٠٢٢، لم تتمكن سوى ثلاث دول فقط من أصل ٥٢ دولة أفريقية من استيفاء تلك المعايير، مما يعني أن الطريق لا يزال طويلاً أمام هذه الدول فيما يخص هذا الموضوع. وبعد صدور هذا التقرير، تم اعتماد مسودة تقرير آخر ستكون متاحة قريباً.

ب- أجندة عام ٢٠٦٣ :-

تعتبر أجندة عام ٢٠٦٣ بمثابة خارطة طريق بالغة الأهمية ومنطلقا لتحويل أفريقيا إلى قوة عالمية في المستقبل، كما أنها تمثل إطارا استراتيجيا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في القارة. علاوة على ذلك تمثل هذه الأجندة تجسيدا ملموسا للرغبة الأفريقية في السعي نحو تحقيق الحرية والوحدة وتقرير المصير والتقدم والازدهار الجماعي في إطار الوحدة الأفريقية وفي بيئة يسودها النهوض والرقى.

وقد تبلورت الفكرة المتعلقة برسم أجندة ٢٠٦٣ نتيجة إدراك قادة أفريقيا لضرورة إعادة صياغة أولويات الدول الأفريقية والتحول من النضال ضد نظام الفصل العنصري وتحقيق الاستقلال السياسي لهذه الدول نحو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة، والتكامل القاري والإقليمي، والحكم الديمقراطي، والسلام والأمن، حيث كانت هذه القضايا وغيرها تمثل محور اهتمام منظمة الوحدة الأفريقية (OAU) وسعيها الدؤوب نحو إعادة تموضع قارة أفريقيا كي تصبح لاعبا مهيماً في الساحة العالمية.

وفي إطار تأكيد التزامهم بدعم المسار الجديد لأفريقيا لتحقيق النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة، فقد وقع رؤساء الدول والحكومات الأفريقية على الإعلان الرسمي للذكرى الخمسين لتأسيس منظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حاليا) خلال احتفالات اليوبيل الذهبي بهذه الذكرى والتي اقيمت في مايو ٢٠١٣. وقد مثل هذا الإعلان مؤشرا على رغبة أولئك القادة في إعادة تكريس رؤية الوحدة الأفريقية القائمة على مبدأ " إفريقيا متكاملة ومزدهرة و مسالمة، ويقودها مواطنوها وتشكل قوة ديناميكية على الساحة العالمية".

علاوة على ذلك تمثل أجندة ٢٠٦٣ تجسيدا حيا لرغبة القارة الأفريقية واصرارها على تحقيق هذه الرؤية خلال فترة ٥٠ عامًا ابتداء من عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٦٣. وقد قامت الدكتورة نكوسازانا دلاميني زوما، الرئيسة السابقة لمفوضية الاتحاد الأفريقي ببلورة تلك الرؤية التي رسمت الملامح المستقبلية للقارة الأفريقية في إحدى رسائلها الموجهة لرؤساء وقادة الدول الأفريقية بخصوص هذه الاجندة.

وتعدّ مسألة تصوّر مسار تنموي طويل الأمد لأفريقيا على مدى ٥٠ عامًا أمرًا بالغ الأهمية، فأفريقيا بحاجة إلى مراجعة وتكييف أجندة التنمية الخاصة بها بسبب التحولات الهيكلية المستمرة، وتزايد فرص السلام وتراجع وتيرة النزاعات، وتجدد النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي، وبروز الحاجة الى تحقيق التنمية البشرية والمساواة بين الجنسين، وتمكين الشباب، إضافة الى تغيير الظروف العالمية مثل طغيان موجة العولمة وثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والنزوع نحو تعزيز وحدة القارة الأفريقية كي تصبح قوة عالمية يعتد بها وقادرة على حشد الدعم والمساندة لأجندتها المشتركة، ناهيك عن توفر فرص التنمية والاستثمار في مجالات عدة مثل المشاريع الزراعية، وتطوير قطاعات البنية التحتية، والصحة والتعليم، والعمل على تحقيق القيمة المضافة في السلع والمنتجات الأساسية في افريقيا.

إن أجندة عام ٢٠٦٣ لا تجسد فقط الطموحات المستقبلية لأفريقيا بل إنها أيضا تنطوي على برامج رئيسية رائدة يمكن من خلالها دفع عجلة النمو الاقتصادي والتنمية في أفريقيا إلى الأمام، على نحو يؤدي إلى حدوث تحول إيجابي سريع في القارة .

علاوة على ذلك تنطوي أجندة ٢٠٦٣ على أنشطة رئيسية ينبغي القيام بها من خلال تنفيذ الخطط التي تتضمنها هذه الأجندة في غضون عشر سنوات بما يضمن تحقيق نتائج ملموسة كما ونوعا في حياة الأمم والشعوب الأفريقية.

ج. المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (CEMAC) والمجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS)

تجدر الإشارة إلى أن موضوع التكامل الإقليمي في إطار المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (CEMAC) يعتبر على درجة عالية من الأهمية. وسوف أقدم لكم فيما يلي بعض المعلومات المتعلقة بهذا الشأن:

- نبذة موجزة عن سيماك (CEMAC) :-

هي عبارة عن منظمة اقتصادية تضم في عضويتها ست دول تقع جميعها في وسط أفريقيا وهي الكاميرون، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية إفريقيا الوسطى، وتشاد. وتسعى هذه المجموعة إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والنقدي بين أعضائها.

وانطلاقا من تجاربها السابقة، فقد صادقت الدول الأعضاء في سيماك (CEMAC) على معاهدة جديدة في عام ١٩٩٤ أعلنت من خلالها عن رغبتها في تعزيز التعاون المؤسسي في مجالات الاقتصاد النقدي والمالي. ومن الناحية التاريخية، تُعد سيماك (CEMAC) واحدة من أقدم التجمعات شبه الإقليمية في أفريقيا. فقد اكتمل بناؤها المؤسسي فعليا في عام ١٩٦٤ بالتزامن مع إنشاء الاتحاد الجمركي والاقتصادي لوسط أفريقيا (UDEAC).

ويقدر عدد سكان دول المجموعة اليوم بنحو أربعين مليون نسمة موزعين بشكل متفاوت على مساحة تبلغ حوالي ثلاثة ملايين كيلومتر مربع، وتُعد أصغر المجموعات الاقتصادية في أفريقيا. وتحتزن الأراضي الواقعة في إطار هذه المجموعة ثروة هائلة مقارنة بدول أفريقية أخرى. فعلى سبيل المثال، يتم إنتاج النفط في خمسة دول من الدول الست الأعضاء في هذه المجموعة. والأهم من ذلك أن سيماك (CEMAC) _بالإضافة إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية (DRC)_ تمثل ثاني أكبر غابة استوائية في العالم بعد الأمازون.

ومن الناحية المؤسسية، تتكون سيماك من اتحادين، يحكم كل منهما اتفاقية، وهما الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا (UMAC)، والاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا (UEAC).

ويتمثل الهدف الرئيسي للاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا في تعزيز التكامل الحقيقي بين دول وسط أفريقيا من خلال الإلغاء التدريجي للحواجز والحصص الجمركية وصولا إلى إلغائها بشكل كامل. وبشكل أكثر تحديداً، يهدف الاتحاد الاقتصادي لوسط أفريقيا إلى تعزيز تنافسية الأنشطة الاقتصادية والمالية، وتحقيق تقارب بين السياسات المالية الوطنية و السياسة النقدية

المشتركة، بالإضافة إلى تحقيق تعاون وثيق وشامل في العديد من المجالات مثل الصناعة والسياحة والنقل والتدريب المهني والطاقة والزراعة، إلخ.

- دور مفوضية سيماك (CEMAC):-

تمثل مفوضية (CEMAC) الهيئة التنفيذية المسؤولة عن تنفيذ مشاريع التي تهدف إلى تحقيق التكامل في عدة مجالات مثل حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات. ومن ناحية أخرى، يمثل الاتحاد النقدي لوسط أفريقيا، وفقاً لعدد من الباحثين، أكثر آليات التعاون النقدي فعالية، إذ أنه يعمل تحت إشراف اللجنة الوزارية التي تتكون من وزراء مالية دول وسط أفريقيا. ويقوم بنك دول وسط أفريقيا (BEAC) بالإشراف على السياسات المالية والنقدية.

- تحديات واشكالات:-

على الرغم من الجهود المبذولة للتغلب على التحديات التي تواجه سيماك (CEMAC)، إلا أنها ما زالت تواجه تحديات واشكالات مؤسسية متكررة فيما يخص قضايا الحوكمة، وعليه فإن هناك حاجة إلى القيام بعملية توزيع متوازن لمراكز المسؤولية، واستيفاء معايير التقارب الاقتصادي، إضافة إلى معالجة مسائل أخرى تتعلق بحشد الموارد اللازمة لتمويل مشاريع التكامل.

وتهدف إصلاحات المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (CEMAC) إلى تعزيز التكامل الإقليمي وتحسين الظروف الاقتصادية في الدول الأعضاء. وفيما يلي بعض النقاط الرئيسية المتعلقة بالإصلاحات التي تم إجراؤها مؤخراً:

- مشاريع التكامل ذات الأولوية:-

نظمت سيماك (CEMAC) طاولة مُستديرة في نوفمبر ٢٠٢٣ لغرض حشد تمويل يصل إلى ٧ مليارات يورو لصالح ثلاثة عشر مشروعاً تكاملياً ذي أولوية.

- السياسات المشتركة:-

نشر صندوق النقد الدولي تقريراً في يونيو ٢٠٢٣ سلط من خلاله الضوء على أهمية السياسات المشتركة لدعم برامج الإصلاح في الدول الأعضاء. وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز استقرار الاقتصاد الإقليمي وزيادة الاحتياطات الخارجية.

- الاستثمار في البنية التحتية:-

تسعى دول مجموعة سيماك (CEMAC) إلى إعادة توجيه إنفاقها نحو الاستثمار في البنية التحتية والقطاعات الاجتماعية، من أجل تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

- القطاع الخاص و الخدمات العامة:-

تُعدّ الإصلاحات ضرورية لجعل القطاع الخاص أكثر ديناميكية، كما أنها تساعد بشكل كبير على تحسين جودة وكفاءة الخدمات العامة.

وقد بدأت عملية الإصلاح المؤسسي في مجموعة سيماك (CEMAC) في خضم أزمة اقتصادية حدثت في عقد التسعينيات من القرن المنصرم، وذلك بهدف تقليل تكاليف الصفقات والتعاملات التجارية بين الدول، إلى جانب السعي نحو إعادة إطلاق التكامل شبه الإقليمي بين الدول الأعضاء في المجموعة. إضافة إلى ذلك، أدت المناقشات التي جرت في إطار دول المجموعة إلى صياغة المعاهدة الجديدة لسيماك (CEMAC). ورغم أن بعض أحكام هذه المعاهدة تنطوي على مسألة التخلي عن السيادة في أمور بعينها، فإنه يُبدو لي أنه كان من الحكمة التماس المشورة من البرلمانات الوطنية وإجراء استفتاء حول هذا الموضوع قبل المصادقة على هذه المعاهدة إلا أن ذلك لم يتم. ويعزى ذلك إلى ضعف المؤسسات الوطنية التابعة لدول المجموعة، إضافة إلى قلة أو انعدام اهتمام الشعب بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية.

وعلى المستوى المالي، كان لـ "إنشاء المؤسسات" و "موازنة التفضيلات" تأثيرا كبيرا وإيجابيا فيما يخص إعادة هيكلة النظام المصرفي والمالي. وفي الواقع، فقد تم اتخاذ إجراءات رئيسيين على المستوى المجتمعي يتعلقان من ناحية بتوحيد شروط ممارسة النشاطات المصرفية، ومن ناحية أخرى بإنشاء مفوضية البنوك المركزية الأفريقية (COBAC) التي تقوم حاليا بالرقابة والإشراف على البنوك ومؤسسات الائتمان العاملة في الدول الست الأعضاء في سيماك (CEMAC). وفي هذا السياق، فقد تم تحديد معايير ونسب جديدة تتعلق بالسيولة والقدرة على سداد الديون. وتهدف هذه النسب إلى الحفاظ على سيولة البنوك وضمان قدرتها على سداد الديون، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في مواردها فيما يتعلق بالتوظيف ونوعية الالتزامات التي ينبغي الوفاء بها، وذلك من أجل الحفاظ على مصداقية النظام المصرفي.

وقد ساهمت المفوضية (COBAC) بشكل كبير في تعزيز الممارسات المصرفية السليمة في منطقة وسط أفريقيا، حيث تم قبول دورها التنظيمي تدريجياً، على الرغم من استمرار تردد بعض الجهات الفاعلة بهذا الخصوص. وتُعدّ المفوضية مسؤولة عن منح وسحب التراخيص، والقيام بعملية مراجعة وتدقيق الوثائق والمستندات وفقاً للوائح والانظمة المعمول بها.

لقد تم اصلاح هذا النظام المصرفي من خلال اصلاح قطاعي التأمين والتمويل الاصغر، وصناديق الضمان الاجتماعي، والضرائب، ومؤسسات التمويل والادخار كجزء من الإصلاحات الضريبية والجمركية. وقد شملت تلك الإصلاحات مؤخرًا مؤسسات الدفع. علاوة على ذلك اثمرت الجهود التي بذلتها غينيا الاستوائية فيما يخص إجراء إصلاحات في سيماك (CEMAC) عن تنفيذ إصلاحات أخرى في عام ٢٠٠٦ تتعلق بالأموال والقضايا التالية:

* الحوكمة في مؤسسات وأجهزة مجموعة سيماك (CEMAC) حيث جرت تلك الإصلاحات عند إلغاء اتفاقيات ما كان يسمى بوفاق فورت لامي FORT-LAMY (نجامينا حالياً) وهي عبارة عن عدد من الاتفاقيات التي تم التوصل إليها عام ١٩٧٩ بهدف إنهاء الحرب الأهلية في تشاد وتشكيل حكومة انتقالية هناك.

* مراجعة نظام بنك دول وسط أفريقيا (BEAC).

* تحول السكرتارية التنفيذية لمجموعة سيماك (CEMAC) إلى ما أصبح يعرف حالياً بإسم مفوضية سيماك.

وختاماً يمكن القول انه نظراً لأن عملية تنفيذ جميع هذه الإصلاحات تتطلب موارد مالية كبيرة، فإن عدم كفاءة وفاعلية سياسة حشد وتعبئة الموارد من خلال ضريبة التكامل المجتمعي (TCI) لا تسمح لنا بالانتظار لتحقيق الطموحات السياسية لمجموعة سيماك (CEMAC)، وهذا يعني ان تعزيز آليات حشد الموارد يعد أمراً ضرورياً لضمان نجاح هذه الإصلاحات.

- المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) -

١. نبذة تاريخية موجزة عن المجموعة :-

تأسست المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) في ١٨ أكتوبر ١٩٨٣ إثر توقيع معاهدة تأسيسها في ليرفيل عاصمة جمهورية الجابون، ثم تم بعد ذلك مراجعة وإقرار تلك المعاهدة في ١٨ ديسمبر ٢٠١٩ ودخلت حيز التنفيذ في ٢٨ أغسطس ٢٠٢٠. وتتألف المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا (ECCAS) من إحدى عشرة دولة عضوة وهي: أنغولا، بوروندي، الكاميرون، جمهورية أفريقيا الوسطى، الكونغو، الغابون، غينيا الاستوائية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رواندا، ساو تومي وبرينسيبي، وتشاد. وتعد واحدة من ثماني مجموعات اقتصادية إقليمية (RECs) معترف بها كركائز أساسية للتكامل الإقليمي في أفريقيا، ولذلك فهي ملتزمة تماماً بالعديد من الديناميات المتعلقة بإنشاء المجموعة الاقتصادية الأفريقية والمنصوص عليها في معاهدة أبوجا، كما انها ترى بأن هناك حاجة إلى إعادة تحديد مهام ووظائف المنظمة لغرض مواكبتها مع أجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣. وقد حصلت الهيئة التنفيذية الرئيسية لإيكاس (ECCAS) على صفة "المفوضية" في ديسمبر ٢٠١٩، إثر اجراء إصلاحات مؤسسية فيها. وتتمثل رؤية هذه المؤسسة في بناء "مستقبل مشترك، في بيئة يسودها السلام والأمن والاستقرار بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة والحكم الرشيد، ورفع مستويات معيشة المواطنين بشكل مستدام الى جانب تحقيق الحرية والعدالة".

- مهام إيكاس (ECCAS) :-

وفقاً لمعاهدة إيكاس، تسعى المجموعة إلى تعزيز التعاون وتقوية التكامل الإقليمي في وسط أفريقيا في جميع المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والنقدية والمالية والاجتماعية والثقافية والعلمية والتقنية، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي الجماعي، ورفع مستوى معيشة شعوب المنطقة، وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، وتأسيس علاقات سلمية وثيقة بين الدول الأعضاء، والمساهمة في تطور القارة الأفريقية.

وفي سبيل تحقيق هذه الغاية، فقد حدد رؤساء الدول والحكومات الموقعون على معاهدة إيكاس ستة (٦) محاور رئيسية للتكامل الإقليمي تحظى بأولوية كبيرة لدى هذه الدول فيما يخص تحقيق أهداف المجموعة. ويمكن ايجاز هذه المحاور على النحو التالي:

* التكامل السياسي، السلام والأمن:- يتضمن هذا المحور الامور المتعلقة بضمان السلام والأمن داخل المنطقة من خلال التعاون السياسي. ويعد هذا شرطاً أساسياً لتحقيق التكامل الذي من شأنه خلق تنمية اجتماعية واقتصادية متناغمة ومستدامة.

* التكامل الاقتصادي والمالي:-

يشمل هذا المحور إنشاء سوق مشتركة، فضلاً عن حرية حركة السلع ورأس المال والخدمات بين دول المجموعة.

* التكامل المادي من خلال تطوير البنية التحتية وتخطيط استخدام الأراضي: - يقوم هذا المحور على ضمان الربط البري (بما في ذلك إنشاء خطوط السكك الحديدية) والجوي والبحري، وتجسيد الشعور بالفضاء المشترك، وإنشاء سوق إقليمية مشتركة، فضلاً عن حرية حركة الأشخاص والسلع والخدمات.

* التكامل البيئي والتنمية الريفية:-

يهدف هذا المحور إلى الحفاظ على عوامل بقاء الأجيال القادمة، وبالتالي ضمان التنمية المستدامة، وتحقيق زيادة كبيرة في إنتاجية وتنافسية دول الاقليم بهدف ضمان الأمن الغذائي لشعوب ودول المجموعة والوصول إلى الأسواق الإقليمية والدولية.

* التكامل الاجتماعي والتنمية البشرية: يركز هذا المحور على القضاء على الفقر بكافة أشكاله في جميع أنحاء وسط أفريقيا، وضمان تمتع جميع شعوب المنطقة بحياة صحية جيدة، وكذا ضمان حصول الجميع دون استثناء على تعليم عالي الجودة وذلك بهدف اكتساب المعرفة التقنية والعلمية والثقافية التي من شأنها أن تساعد الجميع على الحصول على فرص عمل مناسبة في بيئة تسودها العدالة والمساواة بين الجنسين .

* السعي لإصلاح المؤسسات وتنظيمها:- يركز هذا المحور على وضع وبلورة آليات التكامل المجتمعي بشكل كامل ، وإعادة النظر في الإطار القانوني والتنظيمي لها.

وما زالت عملية التكامل في وسط أفريقيا جارية على قدم وساق من خلال الاندماج بين مجموعتي إيكاس (ECCAS) وسيماك (CEMAC). وفي الواقع، فإن قيام مؤتمر رؤساء الدول والحكومات المنضوية في إطار مجموعة إيكاس (ECCAS) بتبني واعتماد الإصلاحات الأنفة الذكر خلال دورته الاعتيادية السادسة عشرة التي عقدت في نجامينا عاصمة جمهورية تشاد في ٢٥ مايو ٢٠١٥، قد توج بإنشاء لجنة توجيهية لترشيد سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا (COPIREC-AC) بهدف مواءمة الأطر القانونية بين إيكاس (ECCAS) والمجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط أفريقيا (CEMAC) و السعي الى تأسيس مجموعة اقتصادية إقليمية واحدة (ريك) في هذه المنطقة . وقد استلزم تحقيق هذا الهدف تحديث الإطار القانوني والتنظيمي الخاص بمجموعة إيكاس (ECCAS).

علاوة على ذلك تم مراجعة مشروع معاهدة تأسيس المجموعة الاقتصادية الإقليمية الجديدة التي ستحل محل مجموعتي إيكاس و سيماك، ومن ثم إقراره من قبل مجلس وزراء اللجنة التوجيهية لترشيد سياسات المجموعات الاقتصادية الإقليمية في وسط أفريقيا (COPI/CER-AC) وذلك اثناء اجتماعه الذي انعقد في ياوندي يومي ١١ و ١٢ أغسطس ٢٠٢٢. وقد نصت تلك المعاهدة على إنشاء محكمة للمحاسبة والمراجعة القانونية ، وتأسيس برلمان مجتمعي، ومحكمة

تعني بمسألة تحقيق العدالة وحقوق الإنسان، فضلاً عن إنشاء هيئات خاصة بالأسواق النقدية والمالية.

- خاتمة :-

لقد حققت عملية التكامل الأفريقي تقدماً ملحوظاً منذ انطلاقتها، لا سيما فيما يتعلق بإنشاء أطر مؤسسية للتعاون الإقليمي. ومع ذلك، لا زالت القارة تواجه تحديات مستمرة فيما يخص ترجمة هذه الأطر إلى مزايا ومنافع اقتصادية واجتماعية تصب في مصلحة دولها وشعوبها. ولذلك فإن نجاح المبادرات الرئيسية مثل منطقة التجارة الأفريقية الحرة وأجندة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣ سيلعب دوراً حاسماً في رسم ملامح المسار المستقبلي للتكامل الإقليمي في أفريقيا.

إن مستقبل التكامل الإقليمي في أفريقيا ينطوي على تحديات جمة وفرص واعدة في آن واحد. وتشمل هذه التحديات عدم الاستقرار السياسي المستمر في بعض الدول، والفوارق والتفاوتات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وضعف البنية التحتية والتمويل، وعدم التوازن بين المصالح الوطنية والأهداف الإقليمية. ومع ذلك، تتمتع القارة بالعديد من المزايا والفرص التي يمكن أن تعزز نجاح التكامل الإقليمي، فالشباب الذين يشكلون نسبة كبيرة ومنتزيدة من السكان يمثلون المحرك الرئيسي للابتكار والتغيير، ناهيك عن توفر إمكانات غير مستغلة في مختلف القطاعات الاقتصادية، ووجود إهتمام عالمي متزايد بأسواق وموارد أفريقيا، إلى جانب إمكانية تحقيق قفزات نوعية فيما يتعلق باستخدام التقنيات الجديدة.

إن تحقيق النجاح في هذا المضمار يتطلب إرادة سياسية قوية ومستمرة إلى جانب ابتكار آليات وأساليب فعالة لمواجهة التحديات طويلة الأمد، وامتلاك القدرة على التكيف مع الظروف والمتغيرات العالمية المتسارعة.

وبالإضافة إلى المبادرات الحالية مثل منطقة التجارة الأفريقية الحرة (AfCFTA)، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا (PIDA)، وسوق النقل الجوي الأفريقي الموحدة (SAAT) وغيرها من المبادرات التي ما زالت بحاجة إلى تنفيذ، فإنه ينبغي أيضاً العمل على إطلاق مبادرات ومشاريع جديدة لتعزيز التكامل الإقليمي واقتناص الفرص المناسبة لجني ثماره.

- وتشمل المسارات الممكنة في هذا الصدد مايلي:

* مواءمة النظم المالية وتعزيز التعاون في مجال السياسات.

* تبني أطر واساليب تعاونية لإدارة الموارد المشتركة، مثل المياه والمعادن، وإمكانية التفاوض المشترك على اتفاقيات استغلال الموارد مع شركاء اجانب.

* تطوير أنظمة الأموال المتنقلة والدفع الإلكتروني العابر للحدود.

- التأثير الإيجابي للتكامل الإقليمي على حياة الناس :-

يمكن أن يكون للتكامل الإقليمي الناجح تأثيرات عميقة وواسعة النطاق على حياة الناس اليومية في اي منطقة يسودها هذا النوع من التكامل. وبينما يتم غالبا تحليل وتقييم الفوائد الاقتصادية

والسياسية الناجمة عن التكامل الإقليمي على مستوى الاقتصاد الكلي فقط ، فإنه ينبغي أيضا الأخذ بعين الاعتبار التأثيرات الإيجابية الهامة و الملموسة التي يتركها التكامل على حياة الأفراد والمجتمعات.

- ويمكن أن تتجلى هذه التأثيرات في صور مختلفة كما يلي:-

١. خلق فرص عمل: تؤدي عملية توسيع الأسواق وزيادة التجارة إلى خلق فرص عمل جديدة في العديد من القطاعات.

٢. زيادة الأعمال: يساعد الوصول الأسهل إلى الأسواق الكبرى الشركات الصغيرة على النمو وتوسيع عملياتها التجارية.

٣. سهولة الحركة: تساعد ضوابط الحدود الميسرة الناس على السفر بحرية أكبر لغرض العمل أو التعليم أو الترفيه.

٤. السياحة: تساعد قوانين السفر الميسرة على نمو السياحة الإقليمية الامر الذي ينعكس ايجابا على الاقتصادات المحلية والتبادل الثقافي.

٥. الوصول إلى التعليم: يحصل الطلاب على فرصة للدراسة في دول أخرى في المنطقة، مما يمكنهم من الوصول إلى عدد أكبر من المؤسسات التعليمية.

٦. نشر المعرفة من خلال تعزيز التعاون الأكاديمي وبرامج تبادل الخبرات والتجارب التعليمية والمعرفية.

٧. التكامل الرقمي: يمكن أن تؤدي مواءمة السياسات الرقمية إلى خفض رسوم التجوال (بالنسبة لمستخدمي الهواتف النقالة) ورفع مستوى وجودة الخدمات الرقمية العابرة للحدود.

٨. خدمات مصرفية عابرة للحدود: يمكن الوصول إلى الخدمات المصرفية العابرة للحدود في جميع أنحاء المنطقة بكل سهولة، بما في ذلك إمكانية فتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض مالية في دول أعضاء أخرى.

إن التكامل الإقليمي له تأثير إيجابي متعدد الأوجه إذ أن له القدرة على احداث تحولات ملموسة و خلق مجتمعات أكثر ديناميكية وتنوعاً وترابطاً حيث يتمتع الناس بميزة الوصول إلى الخدمات المصرفية بشكل افضل في جميع أنحاء المنطقة التي يسودها التكامل الإقليمي، بما في ذلك القدرة على فتح حسابات مصرفية أو الحصول على قروض في دول أعضاء أخرى.

- ومع ذلك، هناك عيوب وسلبيات للتكامل الإقليمي يمكن سرد اهمها على النحو التالي:-

* فقدان الاستقلالية في مجال السياسة الاقتصادية:- حيث ينبغي على الدول الأعضاء التخلي عن بعض أدوات السياسة الاقتصادية (مثل سعر الصرف) بهدف مواءمة سياساتها الاقتصادية.

* القيود المالية:- قد تصبح الدول مقيدة فيما يخص إدارة شؤونها المالية نتيجة لقيامها بتبني سياسات التكامل الإقليمي .

* نظام الربط المزدوج: فيما يخص المنطقة الواقعة ضمن المجموعة المالية الأفريقية (CFA) ، يمكن أن تؤدي عملية ربط العملات المحلية لدول المجموعة بكل من العملة الإقليمية (الفرنك الأفريقي CFA) والعملية الأوروبية (اليورو Euro) إلى حدوث صعوبة في مسألة التحكم بأسعار الصرف.

السيرة الذاتية للسيد رافائيل تونغ نسو (معد ورقة العمل)

فيما يلي المناصب التي تقلدها:

- عضو في حكومة جمهورية غينيا الاستوائية
 - رئيس لجنة الإشراف على السوق المالية في وسط أفريقيا (COSUMAF)
 - الأمين العام المساعد للجنة المصرفية في وسط أفريقيا (COBAC).
 - رئيس مجلس إدارة CCEI BANK
 - مدير العديد من البنوك
 - المدير العام لصندوق استهلاك الدين العام.
 - المدير العام لبنك "سوسيتيه جنرال" في غينيا الاستوائية
 - المدير العام لبنك ميريديان بياو في غينيا الاستوائية.
- بالإضافة إلى ذلك، كان عضوًا في:
- اللجنة الوزارية للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC)
 - مجلس وزراء الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا (CEMAC)
 - رئيس المعهد الفرنسي لمنظمي الأسواق المالية.
- حصل على الأوسمة التالية:
- وسام الاستحقاق المدني برتبة قائد ، جمهورية غينيا الاستوائية
 - وسام الاستحقاق برتبة قائد الاتحاد النقدي لدول وسط أفريقيا (CEMAC).
 - وسام الاستقلال برتبة فارس ، جمهورية غينيا الاستوائية مرتين.